XTRADE
ONLINE CFD TRADING

1. مقدّمة

1.1. هذا الإشعار الخاص بالإفصاح عن المخاطر والتحذيرات مقدم إليك (عميلنا أو العميل المتوقع) بما يتفق مع الأحكام المنصوص عليها في قانون الخدمات الاستثمارية، وممارسة الأنشطة الاستثمارية وتشغيل الأسواق المنظمة والأمور الأخرى ذات الصلة رقم 144 (1)/لسنة 2007-2014، وتعديلاته التي تتم من حين إلى آخر.
(والمشار إليه بلفظ "القانون")، والمعمول به على شركة Xtrade Europe Ltd (المشار إليها فيما يلي هنا بلفظ "الشركة").

1.2. يجب على جميع العملاء والعملاء المتوقعين قراءة الإفصاح التالي عن المخاطر والتحذيرات بعناية والمشمول في هذه الوثيقة، قبل التقدم بطلب إلى الشركة من أجل الحصول على حساب تداول وقبل البدء في التداول مع الشركة. وعلى الرغم من ذلك، من الجدير بالملاحظة أن هذه الوثيقة لا يمكنها ولا تفصح أو تفسر جميع المخاطر والجوانب الكبيرة الأخرى المشمولة في التعامل في عقود الفروقات. علمًا بأن الإشعار مخصص لتفسير طبيعة المخاطر المشمولة بشكل عام عند التعامل في عقود الفروقات على أساس عادل وغير مضلل.

2. المصروفات والضرائب

2.1. يخضع توفير الخدمات بمعرفة الشركة إلى العميل للرسوم المتاحة على موقع الشركة على الويب. قبل أن يبدأ العميل في التداول، يجب عليه الحصول على تفاصيل جميع الرسوم والعمولات والمصروفات التي سوف يتحملها العميل. ويتحمل العميل المسئولية عن التحقق من وجود أية تغييرات في المصروفات.

2.2. في حالة وجود أية مصروفات لم يتم التعبير عنها بألفاظ نقدية (على سبيل المثال، كنسبة من قيمة التعاقد، والهامش السعري للتداول، إلخ)، فيجب على العميل ضمان أنه يفهم المبلغ الذي قد تصل إليه هذه المصروفات والرسوم.

2.3. ويجوز للشركة تغيير المصروفات والرسوم الخاصة بها في أي وقت.

2.4. وهناك خطر يتمثل في إمكانية أن تكون تداولات الميل في أي من عقود الفروقات أو تصبح خاضعة للضريبة و/أو أي من الرسوم على سبيل المثال بسبب التغييرات في التشريعات أو الظروف الشخصية التي يمر بها. لا تضمن الشركة أنه لن تكون هناك ضريبة و/أو أي من الرسوم الأخرى المستحقة واجبة السداد. علمًا بأن الشركة لا تقدم أية نصائح فيما يخص الضريبة.

2.5. ويتحمل العميل المسئولية عن أي من الضرائب و/أو أي من الرسوم الأخرى التي قد تستحق فيما يخص عمليات التداول الخاصة به.

2.6. ومن الجدير بالملاحظة أن الضرائب تخضع للتغير دون تقديم إشعار.

2.7. ومن الجدير بالملاحظة أن أسعار الشركة فيما يتعلق بتداول عقود الفروقات CFD محددة بمعرفة الشركة وقد تكون مختلفة عن الأسعار التي يتم الإعلان عنها في أماكن أخرى. أسعار تداول الشركة هي الأسعار التي ترغب الشركة في شراء عقود الفروقات بها إلى عملائها عند نقطة البيع. وعلى هذا النحو، قد لا يتواصلون مباشرة مع مستويات الأسواق في الوقت الفعلي في الوقت الذي تتم في عملية بيع عقود الفروقات.

3. مخاطر الأطراف الأخرى

3.1. يجوز للشركة تمرير الأموال التي تتلقاها من العميل إلى جهة أخرى (على سبيل المثال سمسار وسيط، أو بنك أو سوق أو وكيل تسوية أو دار مقاصة أو طرف OTC مقابلة مقره كائن خارج قبرص) للامتلاك أو التحكم من أجل إنفاذ معاملة عبر هذا الشخص أو معه أو من أجل تنفيذ التزامات العميل في توفير ضمانة (على سبيل المثال مطلب الهامش الأولي) فيما يخص أية معاملة. لا تتحمل الشركة أية مسئولية عن أي من التصرفات أو حالات الإغفال من أي من الأطراف الأخرى التي تمرر إليها الأموال التي تحصل عليها من العميل.

3.2. يكون النظام القانوني والنظامي الذي يسري على أي من هؤلاء الأشخاص الخارجيين مختلفًا عن النظام القانوني والنظامي المعمول به في قبرص وفي أي كم حالات الإعسار أو أي من حالات الإخفاق المقابلة من ذلك الشخص، تجوز معاملة ذلك الشخص بشكل مختلف عن المعاملة التي تسري في حال قيد الأموال في حساب منفصل في قبرص. لن تتحمل الشركة أية مسئولية عن الوفاء بالديون، والتصرفات وحالات الإغفال لأي من الأطراف الأخرى المشار إليها في هذه الفقرة.

3.3. يجوز للجهة الخارجية التي تمرر الشركة إليها الأموال احتجاز تلك الأموال في حساب شامل وقد لا يكون من الممكن فصلها عن أموال العميل، أو أموال الطرف الخارجي. وفي حالة الإعسار أو أي من الإجراءات المشابهة فيما يخص ذلك الطرف الخارجي، يجوز للشركة فقط إقامة دعوى غير مضمونة ضد الطرف الخارجي بالنيابة عن العميل، وسوف يتم تعريض العميل إلى الخطر المتمثل في أن الأموال التي تحصل عليها الشرك من الطرف الخارجي غير كافية لتحقيق الدعاوى المقدمة من العميل بالدعاوى فيما يخص الحساب ذي الصلة. لا تقبل الشركة أية تبعية أو مسئولية عن أي من الخسائر الناجمة.

3.4. ويجوز للشركة إيداع أموال العميل في مستودع قد تكون له مصلحة ضمان، أو رهن أو الحق في مقاصة فيما يخص تلك الأموال.

3.5. أي بنك أو سمسار تتعامل الشركة من خلاله قد تكون له مصالح مناقضة لمصالح العميل.

4. الإعسار

4.1. قد يؤدي الإعسار أو المخالفة إلى تصفية المراكز أو إلى الإغلاق دون موافقة العميل.

5. صندوق تعويضات المستثمرين

5.1. تشارك الشركة في صندوق لتعويضات المستثمرين من أجل عملاء شركات الاستثمار العاملة في جمهورية قبرص. وسوف يكون لبعض العملاء الحق في الحصول على التعويض بموجب صندوق تعويضات المستثمرين في حالة فشل الشركة. لن يتعدى التعويض عشرين ألف يورو (20.000 يورو) لكل عميل له الحق. للحصول على مزيد من التفاصيل برجاء الإشارة إلى "صندوق تعويض المستثمرين" الموجود على موقع الويب.

6. المخاطر الفنية

6.1. يتحمل العميل وليس الشركة المسئولية عن مخاطر الخسائر المالية التي تحدث بسبب الفشل أو سوء التشغيل أو الانقطاع أو الفصل أو الإجراءات الضارة للمعلومات أو الاتصالات أو الكهرباء أو النظم الإلكترونية أو غيرها من النظم.

6.2. في حالة تنفيذ العملية للمعاملات على النظام الإلكتروني، فسوف يكون معرضًا للمخاطر المرتبطة بالنظام بما في ذلك فشل الأجهزة والبرمجيات والخوادم وخطوط الاتصال وانقطاع الإنترنت. قد تتمثل نتيجة أي من هذا التعطل أو الإخفاق في أن الأمر الخاص به لا يتم تنفيذه بما يتفق مع تعليمات أو أنه لا يتم تنفيذه على الإطلاق. لا تقبل الشركة أية مسئولية في حالة حدوث هذا الإخفاق.

6.3. يقر العميل بأن المعلومات غير المشفرة المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني غير محمية من أي وصول غير مرخص به.

6.4. قد يتعرض العميل في جميع أوقات تدفق المعاملات الزائدة لبعض الصعوبات في الاتصال عبر الهاتف أو عن طريق المنصة (المنصات)/النظام (الأنظمة) الخاصة بالشركة، لاسيما في السوق السريعة (على سبيل المثال، عند إطلاق المؤشرات الرئيسية للاقتصاديات الدقيقة).

6.5. ويقر العميل بأن الإنترنت قد يخضع لأحداث قد تؤثر على وصوله إلى موقع الشركة على الويب و/أو منصة (منصات)/نظام (أنظمة) الشركة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر حالات الانقطاع أو حجب النقل، أو فشل الأجهزة والبرمجيات وفصل الإنترنت وحالات تعطل شبكة الكهرباء أو هجوم القراصنة. لا تتحمل الشركة المسئولية عن أي من الأضرار أو الخسائر التي تنجم من تلك الأحداث والتي تكون خارج نطاق سيطرته أو عن أي من الخسائر أو التكاليف أو المطلوبات أو المصروفات الأخرى (ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر خسارة الأرباح) وهو ما قد ينجم من عدم قدرة العميل على الوصول إلى موقع الشركة على الويب و/أو نظام التداول أو التأخير أو الفشل في إرسال الأوامر أو المعاملات.

6.6. وفيما يتصل باستخدام معدات الكمبيوتر والبيانات وشبكات اتصالات الصوت، يتحمل العميل المسئولية عن المخاطر التالية على سبيل المثال لا لحصر وفي تلك الحالة لا تكون على الشركة أية مسئولية عن أي من الخسائر الناجمة:

(a) انقطاع الكهرباء عن المعدات على جانب العميل أو موفر الخدمة أو مشغل الاتصالات (ويشمل ذلك اتصالات الصوت) والتي تخدم العميل؛
(b) الضرر المادي (أو التدمير) في قنوات الاتصالات المستخدمة في ربط العميل وموفر الخدمة (مشغل الاتصال)، وموفر الخدمة، بالإضافة إلى موفر منصة التداول أو المعلومات للعميل؛
(c) انقطاع (الجودة المنخفضة بشكل غير مقبول) للاتصالات عبر القنوات المستخدمة بمعرفة العميل، أو الشركة أو القنوات المستخدمة بمعرفة موفر الخدمة أو مشغل الاتصالات (بما في ذلك اتصالات الصوت) التي يستخدمها العميل أو الشركة؛
(d) الإعدادات الخطأ أو غير المتسق مع المتطلبات في الأجهزة الطرفية للعميل؛
(e) التحديث في النهاية للأجهزة الطرفية للعميل؛
(f) وعند تنفيذ المعاملات من خلال الهاتف (الخط الأرضي أو الهاتف المحمول) للاتصالات الصوتية، يتعرض العميل لخطر الاتصال المضطرب، عند محاولة الوصول إلى أحد الموظفين في إدارة خدمات السماسرة في الشركة بسبب المشكلات في جودة الاتصال والأعباء على قنوات الاتصال;
(g) يؤدي استخدام قنوات الاتصال والمعدات والبرمجيات إلى التسبب في خطر عدم استقبال العميل للرسائل (بما ي ذلك الرسائل النصية) من الشركة؛
(h) قد يتعرض التداول عبر الهاتف إلى الإعاقة بسبب حمولة الاتصالات.
(i) تعطل أو قصور عمل المنصة، وهو ما يشمل أيضًا الأجهزة الطرفية للعميل.

6.7. قد يعاني العميل من خسائر مالية تحدث بسبب تجسيد المخاطر سالفة الذكر، ولا تقبل الشركة أية مسئولية أو تبعية في حالة تجسيد أي من المخاطر ويتحمل العميل المسئولية عن كافة الخسائر ذات الصلة التي قد يتعرض لها.

7. منصة التداول

7.1. يتم تحذير العميل بأنه عندما يكون التداول في منصة إلكترونية فإنه يتحمل خطر الخسائر المالية التي قد تكون نتيجة ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
(a) تعطل أجهزة العميل والبرمجيات وانخفاض جودة الاتصال.
(b) تعطل أو قصور أو سوء استخدام أجهزة أو برمجيات الشركة أو العميل.
(c) التشغيل غير الصحيح لمعدات العميل.
(d) الإعداد الخطأ للأجهزة الطرفية للعميل.
(e) تأخر تحديثات الأجهزة الطرفية للعميل.

7.2. يقر العميل بأن تعليمات واحدة فقط مسموح بأن تكون في الترتيب في المرة الواحدة. وبمجرد إرسال العميل للتعليمات، يتم تجاهل أية تعليمات أخرى يرسلها العميل وتظهر الرسالة "الأوامر مقفلة" إلى أن يتم تنفيذ التعليمات الأولى.

7.3. ويقر العميل بأن المصدر الوحيد المعتمد لمعلومات تدفق الأسعار هو ذلك المتوفر من قاعدة الأسعار المقدمة من الخادم. قاعدة الأسعار في الجهاز الطرفي للعميل ليست مصدرًا موثوقًا لمعلومات تدفق الأسعار لأن الاتصال بين الجهاز الطرفي للعميل والخادم قد ينقطع في نقطة مع وقد لا تصل بعض الأسعار ببساطة إلى الجهاز الطرفي الخاص بالعميل.

7.4. يقر العميل بأنه عندما يغلق العميل إطار تقديم / حذف الأوامر أو إطار فتح/إغلاق المراكز، فإن التعليمات التي يتم إرسالها إلى الخادم لن يتم إلغاؤها.

7.5. ويجوز تنفيذ الأوامر واحد فقط في المرة الواحدة على أن يكون ذلك في صف مرتب. الأوامر المتعددة من نفس حساب العميل في نفس الوقت قد لا يتم تنفيذها.

7.6. ويقر العميل بأنه وعندما يقوم العميل بإغلاق الأمر، فلن يتم إلغاؤه.

7.7. وفي حالة عدم حصول العميل على النتيجة من تنفيذ الأمر المرسل في السابقة ولكن قرر بأن يكرر الأمر، فيقبل العميل بتحمل خطر إجراء معاملتين بدلاً من واحدة.

7.8. يقر العميل بأنه في حالة تنفيذ الأمر المعلق بالفعل ولكن يرسل العميل تعليمات من أجل تعديل مستواه، فإن التعليمات الوحيدة التي سوف يتم تنفيذها هي التعليمات الخاصة بتعديل مستويات وقف الخسارة و/أو جني الأرباح على المركز المفتوح عند البدء في الأمر المعلق.

8. الاتصالات فيما بين العميل والشركة

8.1. يقبل العميل خطر أي من الخسائر المالية التي تحدث بسبب أن العميل قد حصل على إشعار متأخر من الشركة أو لم يحصل على أي إشعار بالمرة.

8.2. يقر العميل بأن المعلومات غير المشفرة المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني غير محمية من أي وصول غير مرخص به.

8.3. ولا تتحمل الشركة أية مسئولية في حالة حصول أي شخص خارجي غير مرخص على وصول للمعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكتروني والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عند إرسال ما سبق فيما بين الشركة والعميل أو عند استخدام الإنترنت أو أي من وسائل الاتصالات الأخرى للشبكات أو الهاتف أو أي من الوسائل الإلكترونية الأخرى.

8.4. يتحمل العميل المسئولية بالكامل عن المخاطر فيما يخص ما لم يتم تسليمه من رسائل البريد الداخلية لنظام التداول عبر الإنترنت في الشركة والتي تُرسل إلى العميل عن طريق الشركة حيث يتم حذفها في غضون 3 (ثلاثة) أيام تقويمية.

9. أحداث القوة القاهرة

9.1. في حالة أحداث القوة القاهرة، لا يجوز أن تكون الشركة في موقف الترتيب لتنفيذ أوامر العميل أو تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية المبرمة مع العميل. ونتيجة لذلك، قد يتعرض العميل لخسارة مالية.

9.2. ولا يتحمل العميل أي تبعية أ, أي من المسئوليات عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار التي تنشأ عن أي فشل أو انقطاع أو تأخر في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية في الحالات التي يكون فيها هذا الانقطاع أو التعطل أو التأخير بسبب حدث من أحداث القوة القاهرة.

10. ظروف السوق غير العادية

10.1. يقر العميل بأنه في ظل ظروف السوق غير العادية، يجوز تمديد الفترة التي يتم خلالها تنفيذ الأوامر أو قد يكون من المستحيل بالنسبة للأوامر أن يتم تنفيذها حسب الأسعار المعلنة أو قد لا يتم تنفيذها بالمرة. ومن ثم فإن أمر وقف القيد وإيقاف الخسارة لا يمكن أن يضمن وقف الخسارة.

11. العملة الأجنبية

11.1. عند التداول في أداة من الأدوات المالية بعملة خلاف العملة المستخدمة في بلد العميل، فإن أية تغييرات على أسعار الصرف قد يكون لها تأثير سلبي على قيمتها وعلى السعر والأداء وربما يؤدي ذلك إلى خسائر بالنسبة للعميل.

12. تحذير المخاطر العامة للأدوات المالية المعقدة (الأدوات المالية المشتقة مثل عقود الفروقات)

12.1. التداول في عقود الفروقات ينطوي على مخاطر المضاربة والخطورة العالية وهو غير مناسب لجميع الأعضاء في الجمهور العام ولكنه موجه فقط للمستثمرين المتوافر فيهم الشروط التالية:
(أ) فهم واستيعاب والقدرة على تحمل المخاطر الاقتصادية والقانونية وغيرها من المخاطر الأخرى المشمولة.
(ب) الأخذ في الاعتبار الظروف المالية الشخصية لهم، بالإضافة إلى الموارد المالية ونمط الحياة والالتزامات ولهم القدرة من الناحية المالية على تحمل خسارة استثماراتهم بالكامل.
(ج) الحصول على المعرفة اللازمة لفهم تداول عقود الفروقات والأصول والأسواق الأساسية.

12.2. علمًا بأن الشركة لن تزود العميل بأن من النصائح ذات الصلة بعقود الفروقات، والأصول والأسواق الأساسية أو تقديم توصيات خاصة بالاستثمار من أي نوع كان. لذا، في حالة عدم فهم العميل للمخاطر المشمولة في ذلك فيجب عليه السعي للحصول على النصيحة والمشاورات من استشاري مالي مستقل. وإذا لم يفهم العميل حتى الآن المخاطر المشمولة في التداول في عقود الفروقات، فلا يجب عليه التداول على الإطلاق.

12.3. عقود الفروقات عبارة عن أدوات مالية مشتقة تستمد قيمتها من الأسعار الخاصة بالأصول/الأسواق الأساسية التي تشير فيها (على سبيل المثال لا الحصر إلى العمل أو مؤشرات الأسهم أو الأسهم أو المعادن أو المؤشرات الآجلة أو العقود الآجلة، إلخ). على الرغم من أن الأسعار التي تتداول بها الشركة محددة من خلال خوارزمية وضعتها الشركة، إلا أن الأسعار تستمد من الأصول/الأسواق الأساسية. ومن المهم إذن أن يفهم العميل المخاطر المرتبطة بالتداول في السوق/الأصل الأساسي ذي الصلة لأن التقلبات في أسعار الأصل/السوق الأساسية سوف يؤثر على إمكانية تحقيق الربح لهذا التداول.

12.4. معلومات الأداء السابق لعقود الفروقات لا تضمن الأداء الحالي و/أو الأداء الإضافي. استخدام البيانات التاريخية لا يمثل أي إلزام أو تنبؤ آمن فيما يخص الأداء المستقبلي المقابل للأدوات المالية التي تشير إليها المعلومات المشار إليها.

12.5. الرافعة والدعم

12.5.1. المعاملات التي تتم في الصرف الأجنبي والأدوات المالية المشتقة تحمل درجة عالية من الخطر. قد يكون مبلغ الهامش الأولي ضئيل بالنسبة لقيمة الصرف الأجنبي أو عقد المشتقات بحيث يتم "رفع" المعاملات أو "دعمها".

12.5.2. وسوف يكون للحركة الطفيفة نسبيً في الأسواق تأثيرًا كبيرًا بالتناسب على الأموال التي قد أودعها العميل أو التي سوف يتوجب عليه إيداعها؛ وقد يعمل ذلك ضد العميل بالإضافة إلى العمل لصالح العميل. وقد يتعرض العميل إلى خسارة كاملة لأموال الهامش الأولي وأي من الأموال الإضافية المودعة لدى الشركة من أجل الحفاظ على مركزه. وفي حالة تحرك السوق ضد مركز العميل و/أو زيادة متطلبات الهامش، فقد تتم مطالبة العميل بإيداع أموال إضافية في مدة قصيرة من أجل الحفاظ على مركزه. علمًا بأن عدم الالتزام بأي من الطلبات الخاصة بإيداع أموال إضافية قد يؤدي إلى إغلاق مركز (مراكزه) من جانب الشركة بالنيابة عنه وسوف يكون مسئولاً عن أي خسارة أو عجز ينجم عن ذلك.

12.6. أوامر أو إستراتيجيات تخفيض المخاطر

12.6.1 تقديم أوامر خاصة (على سبيل المثال أوامر "وقف الخسارة"، حيث يكون مسموح بها بموجب القانون المحلي أو أوامر "قيد الإيقاف")، والتي يكون الهدف منها قيد الخسائر على مبالغ محددة، فقد لا تكون كافية بالنظر إلى أن ظروف السوق تجعل من المستحيل تنفيذ هذه الأوامر، على سبيل المثال، بسبب عدم توافر السيولة في الأسواق. الإستراتيجيات التي تستخدم دمج المراكز، مثل مراكز "الهامش السعري" و"المباعدة" قد تكون محفوفة بالمخاطر كما هو الحال بالنسبة لمراكز "الشراء" أو "البيع". ومن ثم فإن أمر وقف القيد وإيقاف الخسارة لا يمكن أن يضمن وقف الخسارة.

12.6.2. لا يمكن للاستشاري الخبير ضمان حد الخسارة.

12.7. درجة التقلب

12.7.1. تتداول بعض الأدوات المالية المشتقة داخل مجموعة واسعة خلال ساعات العمل الرسمية مع تحركات متقلبة في الأسعار. ومن ثم، يجب على العميل النظر بحرص في أن هناك مخاطر عالية للتعرض للخسائر بالإضافة إلى الأرباح. يستمد سعر المستندات المالية المشتقة من سعر الأصل الأساسي الذي تشير إليه الأدوات المالية المشتقة. الأدوات المالية الاشتقاقية والأسواق الأساسية ذات الصلة قد تكون متقلبة بشكل كبير. وقد تتقلب أسعار المستندات المالية المشتقة والأصل الأساسي بسرعة كبيرة وعبر النطاقات الواسعة وربما تعكس الأحداث أو التغييرات غير القابلة للتنبؤ في الظروف، والتي لا يخضع أي منها للتنبؤ من جانب العميل أو الشركة. وبموجب ظروف محددة للأسواق، قد يكون من المستحيل بالنسبة أي من أوامر العملاء أن يتم تنفيذها حسب الأسعار المعلنة وهو ما يؤدي إلى حدوث خسائر. سوف تتأثر أسعار الأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى الأصول الأساسية على سبيل المثال لا الحصر بالموارد المتغيرة وعلاقات الطلبات والبرامج الحكومية والزراعية والتجارية وبرامج التداول وسياساته، بالإضافة إلى الأحداث السياسية والاقتصادية على المستوى الوطني والدولي والسمات النفسية السائدة للأسواق ذات الصلة.

12.8. الهامش

12.8.1. يقر العميل ويقبل بأنه وبصرف النظر عن أي من المعلومات التي قد يتم تقديمها بمعرفة الشركة، قد تتعرض قيمة الأدوات المالية المشتقة للتذبذب صعودًا وهبوطًا وقد يكون من الممكن أن يصبح الاستثمار بدون أي قيمة. وهذا يعود إلى نظام تحديد الهامش المعمول به على تلك التداولات، وهو ما يشتمل بشكل عام على إيداع أو هامش معتدل بشكل واضح من حيث قيمة العقد الإجمالية، ومن ثم قد تكون لحركة بسيطة نسبيًا في الأسواق الأساسية تأثير كبير وغير متجانس على تداول العميل. فإذا كانت حركة السوق الأساسية في صالح العميل، فقد يحقق العميل ربحًا جيدًا، لكن حركة صغيرة بشكل متساوٍ وعكسية للأسواق لا يمكن أن تؤدي سريعًا إلى خسارة الإيداع الكامل للعميل فحسب، ولكن قد تعرّض العميل أيضًا لخسارة إضافية كبيرة.

12.9. السيولة

12.9.1. قد لا تصبح بعض الأصول الأساسية سائلة على الفور نتيجة قلة الطلب على الأصل الأساسي وقد لا يكون للعميل القدرة على الحصول على معلومات حول قيمة هذه الأصول أو مدى المخاطر المرتبطة بها.

12.10. عقود الفروقات

12.10.1. عقود الفروقات المتاحة للتداول مع الشركة عبارة عن معاملات محددة غير قابلة للتنفيذ بما يتيح الفرصة لجني الأرباح على التغيرات في الأصول الأساسية (المؤشرات النقدية أو السندات الآجلة للمؤشرات أو الصكوك الآجلة أو نقاط النفط الخام أو نقاط الذهب أو نقاط الفضة أو الأسهم الفردية أو العملاء أو أي من الأصول الأخرى بما يتفق مع تقدير الشركة من حين إلى آخر). فإذا كانت حركة الأصل الأساسي في صالح العميل، فقد يحقق العميل ربحًا جيدًا، لكن حركة صغيرة بشكل متساوٍ وعكسية للأسواق لا يمكن أن تؤدي سريعًا إلى خسارة الإيداع الكامل للعميل فحسب، ولكن أيضًا أي من العمولات الإضافية والمصروفات الأخرى المتكبدة. ومن ثم، يجب على العميل عدم إبرام عقود الفروقات ما لم تكن لديه الرغبة والقدرة على تحمل مخاطر خسارة جميع الأموال بالكامل التي استثمرها بالإضافة إلى أي من العمولات الإضافية والمصروفات الأخرى المتكبدة.

12.10.2. ويحمل الاستثمار في عقود الفروقات نفس مخاطر الاستثمار في العقود الآجلة أو أي من الخيارات ويجب على العميل أن يكون على وعي بذلك كما هو مذكور أعلاه. وقد يكون للمعاملات في عقود الفروقات مسئولية محتملة ويجب على العميل أن يكون على وعي بمتضمنات ذلك وفقًا لما هو منصوص عليه أدناه تحت "معاملات الاستثمار ذات المسئولية الطارئة".

12.12. المعاملات الحرة في تداول الأدوات المالية المشتقة

12.12.1. عقود الفروقات المقدمة من الشركة عبارة عن معاملات حرة. وفي حين أن الأسواق الحرة ذات سيولة عالية، إلا أن المعاملات في المشتقات الحرة أو غير القابلة للتحويل قد ينطوي على خطر أكبر من الاستثمار في المشتقات المتداولة لأنه لا يجوز سوق للصرف يتم فيه غلق أي من المراكز المفتوحة. قد يكون من المستحيل تصفية أي مركز حالي، لتقييم قيمة المركز الناشئ من معاملة حرة أو تقييم التعرض للمخاطر. لا يجب عرض أسعار العرض وأسعار الطلب، وحتى في الحالات التي يكون فيها ذلك، فسوف يتم تحديد ذلك بمعرفة المتداولين في هذه الأدوات وبالتالي فقد يكون من الصعب إقرار وتحديد ماهية السعر العادل.

12.12.2. وفيما يتعلق بالمعاملات في عقود الفروقات، تستخدم الشركة نظمًا للتداول على الإنترنت من أجل المعاملات في عقود الفروقات وهو ما لا يندرج في تعريف لأي صرف محدد حيث إن ذلك ليس من وسائل التداول ومن ثم لا تحظى بنفس مستوى الحماية.

12.13. معاملات الاستثمار ذات المسئولية الطارئة

12.13.1. معاملات الاستثمارات ذات المسئولية الطارئة، والتي يتم تحديد الهامش الخاص بها، تشترط على العميل إجراء مجموعة من عمليات السداد في مقابل سعر الشراء، بدلاً من سداد سعر الشراء بالكامل على الفور. سوف يعتمد مطلب الهامش على الأصل الأساسي للأداة المالية. ويمكن تحديد متطلبات الهامش أو حسابها من السعر الحالي للأداة الأساسية ويمكن العثور عليها على موقع الويب الخاص بالشركة.

12.13.2. في حالة تداول العميل في عقود الفروقات، فقد يتعرض لخسارة إجمالية للأموال التي أودعها من أجل فتح والحفاظ على مركز. وفي حالة حركة السوق ضد العميل، فقد تتم مطالبته بسداد أموال إضافية أساسية في فترة وجيزة من أجل الحفاظ على المركز. وفي حالة فشل العميل في القيام بذلك في غضون الفترة المطلوبة، فقد تتم تصفية المركز الخاص به على خسارة وسوف يتحمل المسئولية عن العجز الناجم عن ذلك. تجدر الإشارة إلى أن الشركة سوف تقوم بإخطار العميل بالنسبة لأي من دعوات الهامش من خلال إشعار مطالبة هامش قياسية.

12.13.3. حتى في حالة عدم تحديد هامش لأي من المعاملات، فقد لا تزال تحمل التزامًا بإجراء عمليات سداد إضافية في ظروف محددة عبر وفوق أي من المبالغ المدفوعة عند إبرام العميل للعقد.

12.13.4. معاملات الاستثمار ذات المسئولية الطارئة والتي لا يتم التداول فيها على أو بموجب قواعد صرف الاستثمار المحدد أو المقرر فقد تعرض العميل إلى مخاطر أكبر بكثير.

12.14. الضمانات

12.14.1. في حالة قيام العميل بإيداع ضمانة كتأمين لدى الشركة، فإن الطريقة التي تعامل بها تتفاوت طبقًا لنوع المعاملة والمكان الذي تم تداول ذلك فيه. وقد تكون هناك فروق كبيرة في معالجة الضمانات استنادًا إلى ما إذا كان العميل يتداول صرف استثماري مقرر أو مخصص، مع القواعد الخاصة بذلك الصرف (ودار المقاصة المرتبطة بذلك) وتطبيق أو تداول الصرف الحر. وقد تفقد الضمانة المودعة هويتها كملكية للعميل بمجرد تنفيذ المعاملات بالنيابة عن العميل. وإذا كان من الواجب أن تثبت معاملات العميل في نهاية المطاف ربحيتها، فقد لا يحصل على نفس الأصول التي قام بإيداعها، وقد يتوجب عليه قبول السداد نقدًا.

12.15. حالات تعليق التداول

12.15.1. وبموجب ظروف تداول محددة قد يكون من الصعب أو من المستحيل تصفية المراكز. وقد يحدث هذا الأمر، على سبيل المثال في أوقات الحركة السريعة في الأسعار إذا ما ارتفع السعر أو انخفض في جلسة تداول واحدة إلى الحد الذي يتم فيه - بموجب قواعد الصرف ذات الصلة - تعليق التداول أو تقييده. لن يؤدي تقديم أمر إيقاف خسارة بالضرورة إلى تقييد خسائر العميل على المبالغ المحددة، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر بالسعر المقرر. بالإضافة إلى ذلك، في ظروف خاصة للسوق فإن تنفيذ أمر إيقاف الخسارة قد يكون أسوأ من سعره المقرر والخسائر المقررة قد تكون أكبر من المتوقع.

12.16. بدون تسليم

12.16.1. من المفهوم أن العميل ليس له أية حقوق أو التزامات فيما يخص الأصول الأساسية ذات الصلة بعقود الفروقات التي يتداول فيها. وليس هناك أي تسليم للأصول الأساسية.

12.17. "تقلب السعر"

12.17.1. تقلب السعر هو الفارق بين السعر المتوقع لأي من المعاملات في عقود الفروقات، والسعر الذي يتم تنفيذ المعاملة في الواقع عنده. غالبًا ما يحدث تقلب السعر خلال فترات التقلب العالية (على سبيل المثال، بسبب أحداث الأخبار) بما يجعل أي من الأوامر عند سعر محدد من المستحيل تنفيذها، عند استخدام أوامر السوق، وأيضًا عند تنفيذ أوامر السوق الكبيرة متى لم يكن هناك فائدة كافية في مستوى السعر المرغوب للحفاظ على السعر المتوقع للتداول.

12.18. علاوة التبييت

12.18.1. تخضع قيمة المراكز المفتوحة في عقود الفروقات لعلاوة تبييت سوف تغطي علاوة التبييت فائدة/تكلفة التمويل المرتبط بها. تتوفر تفاصيل رسوم التمويل اليومية المطبقة على موقع الشركة على الويب.

13. النصيحة والتوصيات

13.1. عند تقديم الأوامر لدى الشركة، لن تقدم الشركة النصيحة إلى العميل حول مزايا معاملا ما أو تعطيه أي صورة من صور النصائح الاستثمارية ويقر العميل بأن الخدمات لا تشمل توفير نصائح استثمار في عقود الفروقات أو الأسواق الأساسية. يبرم العميل وحده المعاملات ويتخذ القرارات ذات الصلة استنادًا إلى حكمه وتقديره الخاص. وبمطالبة الشركة إبرام أي من المعاملات، يتعهد العميل بأنه هو المسئول الوحيد عن القيام بالتقييم والتحري المستقل الخاص بك حول المخاطر المرتبطة بالمعاملات. كما يتعهد بأن لديه المعرفة الكافية، وتعقيد الأسواق، والنصيحة الاحترافية والخبرات اللازمة لإجراء التقييم الخاص به لمزايا ومخاطر أي من المعاملات. ولا تقدم الشركة أية ضمانة فيما يخص ملاءمة المنتجات التي يتم التداول فيها بموجب هذه الاتفاقية ولا تتحمل أي واجب ائتمان فيما يتعلق بعلاقاتها مع العميل.

13.2. ولا تتحمل الشركة أي مسئولية في تزويد العميل بأي من النصائح القانونية أو الضريبية أو غيرها من النصائح ذات الصلة بأي من المعاملات. يجب أن يسعى العميل للحصول على النصيحة من الخبراء المستقلين إذا كان لديه أي شك فيما يخص ما كان سيتكبد أية مسئوليات ضريبية أم لا. وقد تم تحذير العميل بموجب ذلك من أن القوانين الضريبية تخضع للتغيير من حين إلى آخر.

13.3. ويجوز للشركة أن تزود العميل من حين إلى آخر وفقًا لتقديرها (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقع الويب الخاص بها أو تقدمها إلى المشاركين عن طريق موقع الويب الخاص بها أو على منصة التداول أو خلاف ذلك) بالمعلومات أو النصائح أو الأخبار أو تعليقات السوق أو غير ذلك من المعلومات ولكن ليس في صورة خدمة. وفي الحالات التي تقوم فيها بذلك:

(أ) لا تتحمل الشركة المسئولية عن تلك المعلومات

(ب) لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان أو تأمين فيما يخص دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو فيما يخص العواقب الضريبية أو القانونية لأي من المعاملات ذات الصلة.

(ج) يتم توفير هذه المعلومات فقط لغرض تمكين العميل من اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة به ولا ترقى إلى النصيحة الاستثمارية أو الإعلانات الترويجية المالية غير المرغوبة إلى العميل.

(د) إذا كانت الوثيقة تحتوي على قيد على الشخص أو فئة الأشخاص المصمم من أجلها هذه الوثيقة أو التي يتم توزيعها عليهم، ويوافق العميل على أنه لن يمررها إلى شخص مجموعة أشخاص آخرين.

(هـ) يوافق العميل على أنه وقبل التسليم، يجوز للشركة التعامل معها بنفسها من أجل استخدام المعلومات التي تقوم عليها. ولا تقدم الشركة أية تعهدات فيما يخص وقت الاستلام من جانب العميل ولا يمكن ضمان أنه سوف يتسلم تلك المعلومات في نفس الوقت مثل العملاء الآخرون.

13.4. من المفهوم أن تعليقات الأسواق أو الأخبار أو غير ذلك من المعلومات المقدمة أو المتاحة بمعرفة الشركة تخضع للتغيير وقد يتم سحبها في أي وقت بدون أي إشعار.

14. بدون ضمانات للربح

14.1. لا تقدم الشركة أية ضمانات بالربح أو تجنب الخسائر عند التداول. لم يتلقى العميل أي من هذه الضمانات من الشركة أو من أي من ممثليها. والعميل على علم بالمخاطر المتأصلة في التداول وله القدرة من الناحية المالية على تحمل تلك المخاطر ومواجهة أي خسائر يتكبدها.